المغزى السياسى لتطور العلاقات الاقتصادية بين مصر وألمانيا الاتحادية (١٩٥٠ – ١٩٦٥)(١)

د٠ وجيه عتيق

يدور هذا البحث فى اطار زمنى محدد لفترة خصبة من فترات التعاون الاقتصادى بين مصر وألمانيا الاتحادية وهى الفترة التى تبدأ من عام ١٩٥٠ وتنتهى بعام ١٩٦٥ ٠وفى الحقيقة فان بداية تلك الفترة قد شهدت تطورا سياسيا هاما فى كلا البلدين كان له أثره الهام فى دفع العلاقات بينهما الى الامام فنمت تلك العلاقات نموا سريعا ، فالمانيا الاتحادية التى قامت عام ١٩٤٩ ، والتى سمح لها فى عام ١٩٥٢ لاول مرة منذ الحرب العالمية الثانية أن تقيم علاقات مع العالم الخارجى، حاولت جاهدة أن تثبت من وجودها كعضو فى المجتمع الدولى وكدولة صناعية ، ونشطت فى البحث عن الاسواق الخارجية كمطلب هام للبناء الاقتصادى الذى دمرته الحرب ، وحتى عام ١٩٥٦ سارت على مبدأ السياسة فى خدمة الاقتصاد الالمانى ، ثم أصبح الاقتصاد فى خدمة السياسة منذ هذا التاريخ وحتى قطع العلاقات المصرية الالمانية فى عام ١٩٦٥ ٠

أما بالنسبة لمصر فكانت علاقاتها مع بريطانيا قدتدهورت

---

١) للباحث رسالة قدمها الى جامعة اسن بالمانيا الاتحادية عام ١٩٨٣ لنيل درجة الدكتوراة فى الفلسفة عن (مشاكل العلاقات المصرية الالمانية ١٩٥٢–١٩٦٥) ولم تتم تغطية الجانب الاقتصادى فى تلك الدراسة ،حيث اقتصرت الدراسة على المشاكل السياسية . ولهذا فيعد هذا البحث استكمالا لجانب هام هو الجانب الاقتصادى فى العلاقات بين مصروالمانيا لم يدرس من قبل . وقد شارك الباحث بهذا البحث فى ندوة "مصر وعالم البحر المتوسط" التى عقدها سمنار قسم التاريخ بكلية الآداب – جامعة القاهرة فى ابريل ١٩٨٥ ٠

الى حد كبير فى مطلع الخمسينات ، وكان الغاء معاهدة ١٩٣٦ فى اكتوبر ١٩٥١ أحد مظاهر هذا التدهور ، وحيث أن مصر ارتبطت سياسيا واقتصاديا لفترة طويلة من الزمن ببريطانيا فقد أصبح الأمر يتطلب البحث عن البديل بين الدول الصناعية الذى يقدم لمصر التكنولوجيا المقدمة دون أن يؤثر هذا التعاون على مصالحها الوطنية . وكان تأسيس غرفة التجارة المصرية الالمانية عام ١٩٥٦ أولى خطوات الحكومة المصرية للتوجه الى المانيا الغربية ومع قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢ وبرامج التنمية الطموحه التى خططت لها الحكومة الجديدة أصبحت الفرصة متاحة أمام المانيا الغربية أكثر من غيرها من الدول لكى يكون لها دور كبير فى نهضة مصر الصناعية . ساعدها فى ذلك نظرة الاعجاب التى يتمتع بها الشعب الالمانى فى أعين الشعب المصرى ، وان المانيا ليس لها ماض استعمارى فى المنطقة العربية ، هذا علاوة على ما تتمتع به الصناعة الالمانية من سمعة طيبة فى الاسواق المصرية وكان لدور مصر القيادى على مستوى العالم العربى والعالم الثالث أهمية بالغة فى نمو التعاون الاقتصادى مع ألمانيا الغربية .

وظل هذا التعاون يخدم مصالح البلدين حتى شهدت العلاقات بينهما سلسلة من ردود الفعل المتبادلة والعنيفة انتهت بقطع العلاقات بينهما عام ١٩٦٥ فتدهورت العلاقات الاقتصادية بينهما تدهورا سريعا .

ويستمد هذا البحث أهميته من خلال عاملين أساسيين :

أولهما : ان درجات الاستقلال الاقتصادى لدولة ما أصبح مرادفا لمفهوم الاستقلال السياسى ، ومع تسليمنا بأن هناك القلة فقط من الدول التى ينطبق عليهم هذا المفهوم اليوم ، فتلك هى المعادلة الصعبة التى تواجهها الآن أغلب الدول النامية ، ومن هنا فتعتبر العلاقات الاقتصادية بين مصر

كدولة نامية والمانيا الغربية كدولة صناعية نموذجا جديرا بالبحث .

ثانيهما : ان العلاقات الاقتصادية بين مصر والمانيا الغربية قد تأثرت الى حد كبير بالتطور السياسى المحيط بكلا الدولتين بصفة خاصة وبالظروف السياسية العالمية بصفة عامة خلال الفترة الزمنية محور البحث ، ولذا فان تتبع نمو التبادل الاقتصادى فى ظل هذا المناخ بين مصر التى تبنت قضية فلسطين وبين المانيا الغربية التى تبنت قضية الوحدة الالمانية يكشف لنا الكثير من الحقائق الخفيه لتطور التبادل الاقتصادى بين البلدين .

ويسعى هذا البحث للوقوف على مجموعة من الحقائق تتعلق بما يلى :

١ - التعرف على درجة وأشكال التعاون الاقتصادى بين البلدين بشكل عام .

٢ - الكشف عن دوافع هذا التعاون والعلاقة المتبادلة بين السياسة والاقتصاد بالنسبة لكلا البلدين .

٣ - استخلاص نتائج التعاون الذى قام بين البلدين .

* * *

كانت مصر أول دولة فى الشرق الأوسط تقيم علاقات سياسية على مستوى السفارة مع حكومة المانيا الغربية وقد تم ذلك عندما تسلم أول سفير المانى منذ الحرب العالمية مهام منصبه فى القاهرة فى ١٤ اكتوبر ١٩٥٢ ، وكان تعيين حكومة المانيا لرجل من خبراء الاقتصاد كأول سفير لها فى القاهرة له من الدلالة الواضحة لمدى الأهمية التى توليها حكومة المانيا لهذا المنصب من الناحية الاقتصادية فالسفير الدكتور بافالكا " Pawelke " كان يشغل منصب مدير الادارة الاقتصادية

بوزارة الخارجية الالمانية منذ عام ١٩٥٠ قبل ان يرسل سفيرا بالقاهرة (٢). وقد أيد رئيس الحكومة المصرية هذه الخطوة في تصريح له لوكالة الانباء الألمانية حيث أثنى على دور الدكتور بافالكا المنتظر في سبيل أن يخدم تعيينه سفيرا بالقاهرة الجانب الاقتصادى والتجارى بين البلدين خاصة وان مصر في حاجة الى الاستفادة من خبرة الفنيين الألمان التى لا تتوفر بين المصريين فى مجال الصناعة (٣).

لاشك فى ان حكومة الثورة فى مصر قد عجلت بتبادل السفراء مع ألمانيا الاتحادية على أمل أن يخدم ذلك مسألة المفاوضات المزمع الدخول فيها مع بريطانيا لتحقيق الجلاء ، وكانت تحاول التخلص من الضغط الاقتصادى الذى قد تمارسه بريطانيا عليها ، فبريطانيا كانت حتى ذلك الوقت تعد أهم مستورد لمحصول القطن المصرى ، ولما لهذا المحصول من أهمية كبرى كمورد مالى للخزينة المصرية ، كان على الحكومة المصرية ان تبحث عن أسواق أخرى تستوعب هذا المحصول اذا كان لها التخلص من أحد وسائل الضغط الذى كثيرا ما رستة الحكومة البريطانية على الاقتصاد المصرى .

ولعل هذا ما كان يقصده رئيس الحكومة المصرية عند استقباله لوفد عن البنوك الألمانية الكبرى فى أواخر عام ١٩٥٢ حيث صرح ان باب مصر سوف يفتح لرأس المال والصناعة الالمانية بما يحقق التقدم لمصر (٤).

---

(٢) نشرة دورية تصدرها وزارة الخارجية الالمانية " المراسل الدبلوماسى" نشرة ١٤ اكتوبر ١٩٥٢ .
Bulletin "Diplomatische Korrespondenz" 14 Oct. 1952- No. 155 S. 1399.

(٣) جريدة " جموع فرانكفورت " ، ١٣ اكتوبر ١٩٥٢ .
"Frankfurter Allgemeine" 13 Oct., 1952.

(٤) جريدة أخبار كولونيا ، ١٢ ديسمبر ١٩٥٢ .
Kolnisch Rundschau 12 Dec., 1952.

كانت صناعة الغزل والنسيج النامية فى المانيا الغربية أحد المجالات القادرة على استيعاب كميات ضخمة من القطن المصرى ولذا اتجهت مصر الى السوق الالمانى لتصدير محصولها النقدى (القطن) اليه .

وتعد هذه المحاولة الاولى من نوعها للتخلص من السيطرة التقليدية لبريطانيا على الاقتصاد المصرى منذ القرن التاسع عشر . فقد حاولت ثورة ٢٣ يوليو تفادى الفشل الذى وقعت فيه ثورة ١٩١٩ ، حيث ان الاخيرة انشغلت بالمكاسب السياسية دون ان توجه الاهتمام الكافى للجانب الاقتصادى والاجتماعى فى سبيل تحقيق الاهداف القومية .

فى أعقاب تبادل السفراء بين القاهرة وبون جضر الى القاهرة فى فبراير ١٩٥٣ وفد اقتصادى على مستوى عال برياسة وكيل وزارة الاقتصاد بحكومة ألمانيا للبحث فى مجالات التعاون الاقتصادى مع مصر ، ولتوضيح موقف بلاده من اتفاقية التعويضات التى عقدتها مع اسرائيل . كانت الحكومة المصرية تأمل رغم معارضتها لاتفاقية التعويضات أن تتمكن من المحافظة على جسور التعاون الاقتصادى مع المانيا الغربية ، وان تصبح الأخيرة مدخلا لمصر على الغرب ، حيث أن ذلك قد يحقق لها هدفين :

الأول : محاولة تعويض سنوات التخلف بالاعتماد على المانيا الغربية كمصدر من مصادر التكنولوجيا ، حيث أن المانيا الغربية بوضعها السياسى والاقتصادى أقل من غيرها من الدول الصناعية ترددا فى تقديم خبراتها الى مصر ، كما أنه يمكن استثمار هذا التعاون لخدمة قضية التطوير الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد .

الثانى : انه لما كان من غير الممكن وقف اتفاقية التعويضات الالمانية لاسرائيل ، فان الحكومة المصرية سوف تطالب الحكومة الألمانية أن تقدم لها الكثير من المعونات

والقروض المجزية كتعويض لما قد يصيب مصر من اضرار من جراء المعونات الاقتصادية الالمانية لاسرائيل فى اطار اتفاقية التعويضات .

وهذا ما عبر عنه رئيس الحكومة المصرية عندما صرح بصدد اتفاقية التعويضات الالمانية لاسرائيل " ان التعويضات قد تؤذى المشاعر المصرية ولكنها لن تهز جذور الصداقة بين مصر والمانيا "(٥) .

ولهذا نجح الوفد الاقتصادى الالمانى فى مهمته الى حد كبير ، وقدم فى تلك الزيارة الى الحكومة المصرية قرضا فى حدود ٤٠٠ مليون مارك لتمويل مشتريات مصر من منتجات المانيا الصناعية كما تم الاتفاق على شراء كميات كبيرة من القطن المصرى(٦) .

من ناحية أخرى كانت الشركات الألمانية الصناعية تلح على الحكومة الالمانية من أجل تمهيد السوق المصرى وفتحه أمام صناعتها ، واستغلال تلك الفرص الكبيرة المتاحة أمام رؤوس الاموال الفائضة من خلال الاشتراك فى المشروعات الصناعية المزمع انشائها فى مصر(٧) . وكان فى مقدمة تلك الشركات شركة سيمنس " Siemens " للمنتجات الكهربائية والتى كان لها وكيل عام فى مصر منذ عام ١٩٢٠ . وكان مشروع السد العالى من أكبر المشاريع التى أثارت اهتمام الشركات الالمانية ، وفعلا فى عام ١٩٥٣ كلفت شركة "Koch-Tief Essen

---

٥) جريدة " جموع فرانكفورت " فى ١٣ اكتوبر ١٩٥٢ .
Frankfurter Allgemeine 13 O ct., 1952.

٦) جريدة " الراين " فى ٢٣ فبراير ١٩٥٣ .
Rhein - Zeitung 23 Feb., 1953.

٧) جريدة " صدى هامبورج " ١٨ اكتوبر ١٩٥٢
Hamburger Echo 18 Oct., 1952.

وشركة "Rheinstahl Union Bruckenbau" من قبل الحكومة المصرية باجراء مسح شامل لمنطقة مشروع السد العالى وتم تحديد الموقع ورسمت التصميمات الخاصة بالمشروع على ايدى خبراء الشركتين طوال عام ١٩٥٣ ، وبعد الانتهاء من وضع التصميم الهندسى للمشروع انضم للشركتين السابقة الذكر مجموعة أخرى من كبرى الشركات الالمانية مكونة معا مجموعة عمل مشتركة انتظارا لاسناد مهمة تنفيذ المشروع اليهم . الا انه وكما يذكر حسن ابراهيم ، لاسباب مالية تأخر تنفيذ المشروع فى وقت كان عبد الناصر يرغب فيه ان تقوم الشركات الالمانية بتنفيذ هذا المشروع الكبير لما تتميز به من الدقة والكفاءة .

ولذا فقد أوفد حسن ابراهيم عضو مجلس قيادة الثورة آنذاك كمبعوث شخصى الى الحكومة الالمانية ، فى مهمة خاصة وهى محاولة التغلب على المشاكل المالية التى تعترض تنفيذ المشروع ، وذلك عندما شعر عبد الناصر أن حكومة الولايات المتحدة الامريكية وحكومة بريطانيا لاسباب سياسية سوف تتراجعان عن التمويل المالى للمشروع . وعرض حسن ابراهيم على اديناور مستشار المانيا الغربية أثناء مقابلته فى بون أن تقوم المانيا بالتمويل المالى وأن تقوم شركاتها ، التى اتمت فعلا الدراسات الفنية ، ببناء السد العالى ، أى أن تتكفل المانيا بالمشروع بالكامل على أن تسدد مصر النفقات من محصول القطن .

وكانت الشركات الالمانية تطالب حكوماتها أثناء وجود حسن ابراهيم بالمانيا بقبول العرض ، الا أنه بسبب تدخل الولايات المتحدة الامريكية بالضغط على حكومة اديناور ، رفض العرض المصرى ، وبذلك خسرت الشركات الألمانية الحصول على فرصة تنفيذ هذا المشروع الضخم (٨) .

---

٨) حديث شخصى للباحث مع السيد حسن ابراهيم نائب رئيس الجمهورية السابق ، أجرى الحديث فى ٦ يوليو ١٩٨٢ .

وعندما تقدم الاتحاد السوفيتى لتنفيذ المشروع بعد ذلك استفاد الخبراء الروس استفادة بالغة من الدراسات الفنية التى اجرتها الشركات الالمانية ، بل ان التعديلات التى اجريت على ايدى الروس للخطط الالمانية ، تعد من السلبيات الحالية للسد العالى(٩) .

وقد يكون من المفيد أن نلقى نظرة سريعة على بعض مظاهر مشاركة الشركات الالمانية فى مشاريع التنمية فى مصر والتى تم الكثير منها فى الفترة الزمنية للبحث فاذا كان السد العالى قد ضاع لاسباب سياسية من الشركات الالمانية ،فان هذه الشركات استطاعت ان تقوم بتنفيذ أهم مشاريع خطة التصنيع بمصر .

ففى مجال الحديد والصلب كلفت شركة " ديماج " Demag, Duisburg فى عام ١٩٥٤ بمهمة تحويل منطقة حلوان الى ما يشبه اقليم الروهر الصناعى الالمانى وذلك ببناء أكبر مصنع للحديد والصلب فى الشرق ، والمصانع التحويلية الأخرى التابعة له . وقامت شركة ديماج بتوريد المعدات وبناء الافران التى وصل تكليفها الى ١٥٠ مليون مارك المانى،ويعتبر مصنع الحديد والصلب بحلوان من أضخم المشاريع التى قامت بانشائها هذه الشركة فى الخارج ، وقد ساهمت الشركة بسبعة فى المائة من قيمة رأس مال المشروع . كما أنها قامت بتدريب الفنيين المصريين فى مصانعها بالمانيا على صناعة الحديد والصلب ، وعندما انتهى المشروع ظل المستشارون الفنيون لشركة ديماج حتى أوائل عام ١٩٦٠ يقدمون المعونة الفنية التى يحتاجها مصنع الحديد والصلب حتى حل محلهم الخبراء الروس فى ذلك العام(١٠).

---

٩) نفس المصدر السابق .

١٠)نشرة لشركة ديماج عن أعمالها فى الخارج صادرة فى ٢٧ فبراير ١٩٨١ .

وفى مجال الكهرباء قامت مجموعة من الشركات الالمانية وفى مقدمتها شركة سيمنس بكهربة سد أسوان بتكاليف بلغت ٣٠٠ مليون مارك المانى . بالاضافة الى بناء محطات كهرباء شمال القاهرة ، و الاسكندرية .

وفى عام ١٩٥٧ تم انشاء محطة كهرباء حلوان ومحطات كهرباء كفر الدوار ، بورسعيد ودمنهور(١١).

وفى مجال الطرق و المواصلات قامت الشركات الالمانية ببناء أهم الكبارى المقامة على نهر النيل الآن ، وفى مقدمتها كوبرى الجامعة بين القاهرة و الجيزة الذى قامت بانشائه شركة كروب " Krupp-Essen " عام ١٩٥٨ ، كما تم انشاء كوبرى شبرا ، وكوبرى سوهاج اخميم ، كما تم كهربة خط القاهرة حلوان للسلكة الحديد .

وفى مجال صناعة البتروكيماويات تم البدء فى بناء مصانع كيما باسوان عام ١٩٥٦ بتكاليف بلغت ١٥٠ مليون مارك .

وهناك الكثير من المجالات الأخرى التى شاركت الخبرة الالمانية بانشائها ولا يتسع هذا البحث للاستفاضة فيها ولكن على سبيل المثال وليس الحصر مصنع الورق راكتا ومصنع الادوية بالاسكندرية ، ومصنع تكرير قصب السكر بسوهاج وصوامع الغلال بالقاهرة و الاسكندرية ، وقناطر ادفينا ، و الحوض الجاف بالاسماعيلية ، وشركة النصر لصناعة السيارات(١٢) .

ويتبين لنا من ذلك أن الشركات الالمانية وجدت لها مجالا

---

١١)دورية معهد الشرق الالمانى بمدينة هامبورج بالمانيا الاتحادية

Zeitschrift des Deutschen Orient - Instituts. 22 Jahgang, 1981, Heft 4 "Orient".

١٢)نفس المصدر السابق .

حيويا للعمل فى مصر ، واستطاعت المانيا الغربية فى عام ١٩٥٦ أن تصبح ثالث دولة صناعية مصدرة الى مصر بعد الولايات المتحدة وبريطانيا (١٣) .

ومن تتبع تطور التبادل التجارى بين مصر والمانيا الغربية فى الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٥٦ نلاحظ زيادة مطردة فى الصادرات والواردات لمصر تسجلها احصائية معهد الاقتصاد بجامعة كيل بالمانيا الاتحادية عام ١٩٥٧ .

ميزان التبادل التجارى لمصر
مع المانيا الغربية (بالمارك)

	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦
الواردات بالمليون	٨٠ر٧	١٢٤ر٧	١٦٠ر٦	٢٢٧ر٥	١٩٥ر٩	٢٢٧ر٥	٢٥٧ر٨
الصادرات بالمليون	٩٩ ر	١٠٣ر١	١٢٧ر٩	١٠٦ر٥	١٤١ر٢	١٣٤ر٤	١٠٨ر٤

كما نلاحظ أن الميزان التجارى انقلب سريعا لصالح المانيا الغربية ، ففى الوقت الذى صدرت فيه مصر منتجات زراعية وأهمها القطن بمبلغ ١٠٨ر٤ مليون مارك عام ١٩٥٦ ، فانها قامت باستيراد منتجات صناعية لازمة لخطط التنمية بمبلغ ٢٥٧ر٨ مليون مارك زيادة عن العام السابق بما يزيد عن ٣٠ مليون وفى نفس

---

١٣) نشرة المعهد الالمانى لابحاث السوق (DIM) ، برلين مايو ١٩٥٧ ، ص ٧٩ .

الوقت بلغ العجز فى الميزان التجارى ٤ر١٤٩ مليون مارك فى عام ١٩٥٦(١٤) . وكانت مسألة العجز فى الميزان التجارى بين البلدين احدى المشاكل المثارة بينهما اثناء أزمة ١٩٦٥ .

يعد اشتراك المانيا الغربية فى معرض القاهرة الدولى الصناعى لعام ١٩٥٨ بالثقل الذى عليه ، حيث كان القسم الالمانى سواء كان من ناحية الحجم وعدد الشركات المشتركة ، اكبر اجنحة المعرض على الاطلاق ، يعد ذلك دليلا على الاهمية القصوى التى كانت توليها المانيا وشركاتها لنشاطها داخل مصر . وقدمت المانيا الغربية نفسها فى هذا المعرض على انها هى الدولة التى استطاعت أن تحقق المعجزة الاقتصادية بعد أن خرجت من حطام الحرب ، وأصبحت فى وقت وجيز دولة صناعية من الدرجة الاولى .وركزت فى دعايتها بالمعرض ان تلك المعجزة يمكن أن تتحقق لمصر اذا تعاونت مع الصناعة الالمانية (١٥).

ولا شك أن المانيا الغربية كانت مدركة لمدى استفادة اقتصادها من الاشتراك فى خطة التنمية فى مصر ، وان نجاحها فى ذلك التعاون الاقتصادى سوف يتيح لها دورا هاما فى المشروعات الكبرى فى باقى دول البترول العربية ، وكتب اديناور المستشار السابق لالمانيا الغربية عن ذلك فيما بعد فى مذكراته عندما ذكر " .... اننى رأيت فى التعاون مع عبد الناصر فرصة طيبة لنا للمستقبل من جميع النواحى"(١٦).

---

١٤)نشرة رقم ٣٧ لمعهد الاقتصاد، هامبورج ١٩٥٧ ، ص ١٦٢ .

Wirtschaftsdienst, Hamburgis_chen Welt-Wirtschaft - Archiv, 37 Jahrgang 1957, S. 162 .

١٥)نشرات الجناح الالمانى فى معرض القاهرة الدولى الصناعى لعام ١٩٥٨ .

١٦)مذكرات اديناور ، الجزء الثانى ، اشتوتجارت ١٩٦٦، ص ١٣٦

وكانت الصناعة الالمانية بحساباتها الدقيقة تعرف جيدا ان دول البترول العربية مقبلة على طفرة من الثروة ، وبالتالى مقبلة على خطط تنمية طموحة ، وان هناك دورا هاما ينتظرها فى تلك الدول ، وفرصة كبرى يجب انتهازها وعليها ان تمهد لها من الآن بتطوير التعاون الاقتصادى مع مصر لكى يصبح نموذجا تدخل من خلاله الى باقى الدول العربية ، وبابا لنشر نفوذها الاقتصادى فى الشرق الاوسط ، خاصة بعد ان أصبح من المحتمل تقلص دور الشركات البريطانية و الفرنسية ، بسبب ازدياد مشاكل بلادهم السياسية مع أغلب دول المنطقة . ومصر تعد مفتاح تلك المنطقة ، بسبب دورها القيادى المضطرد آنذاك ، قد تفتح مجال النشاط الاقتصادى على مصراعيه أمام الصناعة الالمانية الغربية .

فانهيار المصالح الانجليزية و الفرنسية فى مصر أصبح نتيجة مؤكدة بعد فشل مغامرة السويس العسكرية عام ١٩٥٦ ، والتى ترتب عليها قطع مصر لعلاقاتها السياسية و الاقتصادية مع كل من بريطانيا وفرنسا . بل أن الحكومة المصرية قد أصدرت فى أول نوفمبر ١٩٥٦ قرارا بمصادرة وتمصير كل المصالح الانجليزية و الفرنسية ، وقد شمل هذا القرار ما يقرب من ٥٠٠ شركة وبنك يعمل فى مصر وتابع للدولتين(١٧) .

ويتضح لنا من الجدول التالى الى أى مدى تأثرت العلاقات الاقتصادية بين مصر وكل من بريطانيا وفرنسا فى أعقاب أزمة السويس من خلال المقارنة بين نصيب الدولتين من التبادل التجارى مع مصر عام ١٩٥٦ و العام الذى تلا العدوان (١٩٥٧) بالنسبة المئوية .

---

١٧)دراسة باللغة الالمانية عن الغزو الاقتصادى و السياسى لالمانيا الغربية فى آسيا و افريقيا .

Westdeutsche Neokolonialis,us, Heinz Tillmann, Berlin 1963, S. 199.

	صادرات		واردات	
	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٧
انجلترا	٥ر٨	١ر٠	٩ر١٢	٥ر١
فرنسا	٨ر٨	١ر٩	٧ر٨	٢ر١

فى عام ١٩٥٦ كانت نسبة ما صدرته مصر الى انجلترا ٥ر٨ ٪ من مجموع صادراتها الى العالم الخارجى قبل العدوان ، وانخفض هذا الرقم الى ١ر٠ ٪ فى عام ١٩٥٧ . وكانت نسبة وارداتها ٩ر١٢ ٪ فى عام ١٩٥٦ من انجلترا ، فى حين انخفضت تلك النسبة الى ٥ر١ ٪ عام ١٩٥٧ من مجموع واردات مصر من العالم الخارجى وحدث نفس الشىء مع فرنسا (١٨) .

وبالرغم من ان موقف حكومة المانيا الغربية اثناء أزمة السويس قد تعرض للنقد العنيف من جانب الحكومة المصرية ، حيث أن المانيا الغربية مثل غيرها من دول الحلف الاطلنطى كانت تؤيد مشروع تدويل شركة قناة السويس ولم تعارض بسبب وضعها السياسى الضعيف بين الدول الغربية العدوان المسلح الذى وقع على مصر . والملاحظة الجديرة بالاهتمام أن ذلك الموقف لم يؤثر على تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، وكانت مصر فى حاجة ملحة لاستمرار التعاون مع المانيا الغربية فى تلك الظروف ، وهذا ما عبر عنه وزير التجارة الخارجية فى مصر الدكتور أبو نصير اثناء مقابلة له مع رئيس غرفة التجارة المصرية الالمانية . فقد أوضح الوزير المصرى أهمية التعاون الاقتصادى بين البلدين ، وليس فقط استمراره بل ان الحاجة

---

١٨) نفس المصدر السابق .

تتطلب تكثيفه (١٩) . وتلمس حاجة مصر لاستمرار هذا التعاون اذا علمنا أن ما يزيد عن ٣٠٠ (ثلاثمائة) من الدارسين المصريين بالجامعات الانجليزية والفرنسية قد تم تحويلهم الى جامعات المانيا الغربية لاستكمال دراستهم فيها ، فى ديسمبر١٩٥٦(٢٠).

وكانت كبرى الشركات الصناعية فى المانيا الغربية قد توجهت مجتمعة بنداء الى اديناور مستشار المانيا الغربية ترجوه فيه ان يتخذ موقفا محايدا تجاه أزمة السويس ، حتى لا يؤثر موقفه السياسى المنحاز لبريطانيا وفرنسا على المصالح الالمانية فى مصر ، وحتى لا تؤثر تلك الازمة على النمو المضطرد لمصالح الشركات الالمانية فى العالم العربى(٢١) .

وتحقق للشركات الصناعية الالمانية أن تكشف من نشاطها فى المشروعات المصرية ، بالرغم من ان اديناور لم يكن فى استطاعته أن يلبى نداء الحياد . وتطورت العلاقات الاقتصادية بين مصر والمانيا الغربية بعد ازمة السويس لعدة اسباب متداخلة ومتشابهة .

فمصر كان عليها أن تتجاوز موقف اديناور اذا كان لها أن تحصل على التكنولوجيا المتقدمة من الغرب ، واللازمة للنهضة الصناعية . ولعل الحكومة المصرية وجدت نفسها فى أعقاب أزمة السويس أمام أحد الخيارين ، اما أن تقاطع الصناعة الالمانية بسبب الموقف السياسى لحكومة اديناور ، وبالتالى تغلق الجسر الباقى لها المطل على الغرب ، فى وقت هى فيه فى

---

١٩) جريدة الزمان ، هامبورج ٢٧ ديسمبر ١٩٥٦ .
Die Zait, Hamburg

٢٠) جريدة أخبار آخن ١٥ ديسمبر ١٩٥٦
Aachener Nachrichten.

٢١) جريدة المانيا الجديدة فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥٦ .
Neues Deutschland, V. 26, Oct., 1956.

خصومة شديدة مع بريطانيا وفرنسا ، وفى خلاف دائم حول المواقف السياسية مع الولايات المتحدة الامريكية ، وليس هناك البديل بين الدول الغربية الأخرى تستطيع الصناعة المصرية الاعتماد عليه . وبالتالى قد يدفع ذلك مصر الى اللجوء الى الاتحاد السوفيتى ، الذى يفتقر للتكنولوجيا المتقدمة ، علاوة على انه سوف يحاول نشر نفوذه فى المنطقة ، مستغلا فى ذلك حاجة مصر اليه . وهذا ما يتعارض مع سياسة مصر القومية ، غير المنحازة .

أما الخيار الآخر الذى كان أمام الحكومة المصرية ، فهو أن تبقى على علاقتها مع المانيا الغربية ، حتى تتوافر فرص الحوار مع الغرب من خلال الصداقة العربية الالمانية . ويمكنها بذلك أن توفر للصناعة المصرية التكنولوجيا اللازمة ،وتستفيد من المعونات المالية والفنية فى تدعيم اقتصادها . كما أن بقاء المانيا الغربية كممثلة للغرب فى مصر فى مواجهة الاتحاد السوفيتى ، واستغلال التنافس بين الشرق والغرب قد يحقق استفادة كبيرة للاقتصاد المصرى ، كما يحقق لمصر فى نفس الوقت اتباع سياسة التوازن بين القوتين دون أن تلقى بنفسها فى أحضان أى منهما ، وسياسة الحياد هذه تخدم الوضع القيادى لمصر على المستوى العربى ودول عدم الانحياز .

وحيث أن الخيار الأخير كان هو الذى يتفق مع سياسة مصر القومية فقد سلكته حكومتها . لم تأت الرغبة من جانب مصر فقط ، بل أيضا من جانب المانيا الغربية ، فعلاوة على الفوائد الاقتصادية التى تعود على الشركات الالمانية ، فان حكومة اديناور أبدت رغبتها فى زيادة التعاون الاقتصادى مع مصر بصورة مكثفة منذ عام ١٩٥٦ لاسباب سياسية ، فهى تهدف من وراء ذلك القيام بسد الفراغ من جانبها الذى نشأ عن تقلص النفوذ السياسى والاقتصادى الغربى فى مصر بدلا من أن تقوم بذلك دول

الكتلة الشيوعية . ولاشك من أن الولايات المتحدة الامريكية كانت تدعمها وتدفعها للقيام بهذا الدور ، حفاظا على المصالح الغربية فى مصر والعالم العربى(٢٢) .

ومنذ أن ظهرت المانيا الشرقية عام ١٩٥٥ كمافس لالمانيا الغربية على الساحة الدولية ، بدا وكأن الجانب الاقتصادى فى سياسة المانيا الغربية هو الوسيلة الوحيدة التى يمكن بها شراء عدم اعتراف الدول بحكومة المانيا الشرقية . وكانت المساعدات الاقتصادية هى السلاح التى حاولت به المانيا ابعاد مصر عن الاقتراب من المانيا الشرقية(٢٣) .

بل أن المبالغ المخصصة للمساعدات الخارجية اصبحت منذ عام ١٩٥٦ تحت تصرف وزارة الخارجية الالمانية الغربية حتى يمكن استخدامها كورقة للضغط بها على الدول النامية بما يحقق النجاح لسياسة المانيا الغربية كممثل شرعى ووحيد للشعب الالمانى(٢٤) . والتقت رغبة مصر مع رغبة المانيا الغربية فى دفع العلاقات الاقتصادية بينهما الى الامام . بل ان المانيا الغربية نظرت الى مسألة تدعيم علاقاتها الاقتصادية مع مصر على انه يخدم قضية الوحدة الالمانية ، وعرف كل جانب نقاط الضعف فى الجانب الآخر ، فكان اعتراف المانيا الغربية باسرائيل قد يقابله اعتراف مصر وخلفها عدد لا بأس به من الدول المؤيدة لسياستها بالمانيا الشرقية ، وفلسطين أصبحت تساوى برلين فى عرف السياسة بين الدولتين ، وأصبح كل جانب

٢٢/ جريدة الزمان ، هامبورج ٢٧ يونيه ١٩٥٧ .
Die Zeit, Hamburg
السياسة الدولية ، العدد ٧٨ أكتوبر ١٩٨٤ ، ص ٤١ .
٢٣/ مقال بعنوان "تطور السياسة الالمانية فى الشرق الأوسط "
السياسة الالمانية"، العدد ٥، ١٩٦٢ ،ص ٢٩٣ وما بعدها .
Walter Scheel:
Die Entwicklungspolit i k der BRD in:
Aussenpolitik".

يمسك بورقة يلوح بها من حين الى حين للجانب الآخر[٢٥]. وفرض هذا الأمر الواقع على كل من مصر والمانيا الغربية علاقة تبادلية فريدة من نوعها فى العلاقات الدولية . واصبحت العلاقات الاقتصادية هى الوسيلة التى يعبر كل طرف منهما للآخر عن عدم رغبته فى اضرار المصالح الوطنية للطرف الآخر .

فكانت مصر من جانبها ترفض بصفة مستمرة مطالب المانيا الشرقية المستمرة بفتح سفارة لها فى القاهرة . كذلك تراجعت المانيا الغربية عن رغبتها فى اقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل . كما تغاضت الحكومة الاتحادية عن التزام الشركات الالمانية بتعليمات " المكتب المركزى العربى لمقاطعة اسرائيل" وعن نشاط خبراء الصواريخ الالمان فى مصر[٢٦] .

وفى كافة المجالات اصبح المجال مفتوحا للتعاون الاقتصادى بين البلدين خاصة بعد أن انعدمت المنافسة الانجليزية الفرنسية امام الشركات الصناعية الالمانية ، واستطاعت المانيا الغربية ان تحتفظ بالمركز الثالث بعد الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى كأكبر الدول المصدرة الى مصر،وكان نصيبها فى واردات مصر يبلغ ربع مجموع ما تم استيراده من الخارج عام ١٩٥٦ ، وقد وصل نصيب مساهمتها فى برامج التصنيع فى مصر حتى عام ١٩٦٠ الى مبلغ ١٢٥ مليون دولار ، وكان نصيب الولايات المتحدة حتى نفس الفترة ١٦٢ مليون دولار ، اما الاتحادالسوفيتى فقد احتل مركز الصدارة بنصيب يصل الى ١٧٣ مليون دولار[٢٧].

---

٢٥)وجيه عتيق : رسالة دكتوراه باللغة الالمانية غير منشورة عن مشاكل العلاقات المصرية الالمانية ، ص ٧٠ وما بعدها .
٢٦) السياسة الدولية ، العدد ٧٨ ، اكتوبر ١٩٨٤ ، ص ٤١ .
٢٧)مجلة " السياسة الخارجية " الالمانية ، ص ١٩٥ .

Aussenpolitik, No. 7 Jahrgang 1961,
1. Halbjahr, Heft 1-6, S . 192.

وفى مجال الاستفادة من الخبرة التكنولوجية ارسلت مصر فى الفترة من ١٩٥٦ الى ١٩٦٥ ما بين ٤٠٠ و ٦٠٠ فنى سنويا للتدريب فى مصانع وشركات المانيا الغربية ، وفق برنامج تقديم المعونة الفنية الممنوح لمصر . كما تم فى عام ١٩٦٠ تأسيس معهد التكنولوجيا بحلوان وفق النظام الالمانى ، وبمعونة هيئة تدريس المانية ، لتخريج المهندسين المصريين اللازمين للنهضة الصناعية (٢٨) .

وفى المجال الثقافى تم ادخال اللغة الالمانية كلغة اجنبية لأول مرة فى المدارس المصرية منذ عام ١٩٥٥ ،و افتتاح فرع لمعهد جوته بالقاهرة عام ١٩٥٩ ، و افتتاح قسم لتدريس اللغة الالمانية بجامعة الازهر عام ١٩٥٧ ، وبجامعة القاهرة عام ١٩٥٩ . وقد اتاحت الحكومة المصرية الفرصة امام اللغة الالمانية للتوسع و الانتشار على أمل أن يخدم ذلك النهضة الصناعية ، حيث أن الاعتماد على الصناعة الالمانية بحاجة الى الملمين بلغة تلك البلد ، وكان تدريس اللغة الالمانية للتلاميذ و الطلاب يترجم رغبة مصر فى الاقتداء بالتجربة الالمانية فى مجال الصناعة .

وكانت المانيا الغربية من جانبها تهتم بالجانب الثقافى وتنفق الكثير من الأموال فى سبيل أن يدعم ذلك مصالحها الاقتصادية و السياسية فى مصر .

زاد حجم التبادل التجارى بين مصر و المانيا الغربية فيه : الصادرات ، و الواردات زيادة كبيرة خلال عام ١٩٦٠ بالنسبة للعام السابق (١٩٥٩) .

فقد صدرت المانيا الغربية الى مصر منتجات صناعية بلغت

---

(٢٨) نفس المصدر السابق .

قيمتها ٤٢٢ مليون مارك فى عام ١٩٦٠ مقابل ٢٨١ مليون مارك لعام ١٩٥٩ ، وبلغت واردات المانيا الغربية من المنتجات الزراعية المصرية ٩٨ مليون مارك فى عام ١٩٦٠ فى مقابل ٧٤ مليون لعام ١٩٥٩ . وقد ارتفعت صادرات مصر من القطن الى المانيا الغربية من ٤١١٦٨ بالة عام ١٩٥٩ الى ٦٦٠٠٠ بالة فى عام ١٩٦٠(٢٩) .

كما ارتفع معدل التبادل التجارى بين البلدين فى اعقاب الزيارات المتبادلة بين المتخصصين فى كلا البلدين ، والتى بلغت الذروة عام ٦١ ، بزيارة الوفد المصرى برياسة عبد اللطيف البغدادى نائب رئيس الجمهورية ووزير التخطيط المركزى (اثناء الوحدة بين مصر وسوريا) ، لبون ، بناء على دعوة من حكومة المانيا الغربية . وقد أجرى الوفد المصرى مباحثات اقتصادية مع وفد المانيا الغربية برياسة لودفج ارهارد وزير الاقتصاد ونائب المستشار الالمانى ، وتم التوصل فى هذه الزيارة الى ما يعرف باتفاقية " بغدادى - ارهارد " . وقد اتفق الوفدان على زيادة حجم الصادرات المصرية ولاسيما القطن الى المانيا الغربية حتى يمكن الاقلال من اختلال الميزان التجارى والمدفوعات بين البلدين . وقد تعهدت حكومة المانيا الغربية بان تضع تحت تصرف مصر (الجمهورية العربية المتحدة) مبلغ ٥٠٠ مليون مارك المانى تستخدم لتغطية تكاليف مشروع سد الفرات بسوريا ، على أن لا يجوز استخدام المبلغ المذكور الا لدفع قيمة التوريدات والخدمات التى تقدمها المؤسسات الالمانية ، ويمنح القرض لمدة ٢٠ عاما ابتداء من تاريخ الاتفاقية فى ٢٧ يونيه ١٩٦١ . ولا يسدد شىء من القرض خلال السنوات الستة

---

٢٩) نفس المصدر السابق .

Aussenpolitik, No. 7 Jahrgang 1961,
I. Halbjahr, Heft, 1-6 "Der West-Ost-Wettbewerb im Machtbereich Nassers . Joseph M. Hunck"
S. 192.ff.

الأولى ، تحتسب الفوائد بواقع ثلاثة وثلاثة أرباع فى المائة سنويا على المبلغ المستخدم ، كما اتفق على أن تقدم المانيا الغربية لمصر قرضا بمبلغ ١٥٠ مليون مارك لمدة تتراوح بين ١٢ و ١٦ سنة بواقع فائدة ثلاثة فى المائة لتنفيذ مشروعات الانشاءات التأسيسية ، بالاضافة الى قرض طويل الأجل بمبلغ ٢٥٠ مليون مارك لتمويل واردات مصر من الشركات الالمانية ، وكذلك قرض آخر قصير الأجل بمبلغ ١٥٠ مليون مارك(٣٠) .

* * *

أما المغزى السياسى وراء تقديم المانيا الغربية لكل هذه القروض والتسهيلات الاقتصادية لمصر فى ذلك الوقت بالذات فانه فى عام ١٩٦٠ كانت الحرب الباردة بين المعسكر الشرقى والمعسكر الغربى حول أزمة مدينة برلين وتقسيم المانيا قد بلغت الذروة ، وكان مبدأ تقرير المصير للشعب الالمانى أحد ركائز تلك الحرب الباردة ، وكانت المانيا الغربية فى حاجة الى تأييد الرأى العام العالمى لوجهة نظرها فى مسألة الوحدة الالمانية . وكان على مصر أن تكرس دورها القيادى بين الدول غير المنحازة بصورة فعالة لتدعيم موقف المانيا الغربية على الساحة الدولية ، حتى يمكن التوصل الى حل لأزمة برلين والمشكلة الالمانية يحقق الوحدة طبقا لمبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، الذى تتبناه حكومة مصر .

باختصار كان على مصر أن تؤيد ما يعرف فى السياسة الالمانية بمبدأ هالشتين " Hallstein-Doktrin " . وجاء موقف مصر أثناء انعقاد مؤتمر بلجراد لدول عدم الانحياز فى سبتمبر ١٩٦١ ، مؤيدا لوجهة النظر الخاصة بالمانيا الغربية عندما ملفت للنظر ، فى قضية الوحدة الالمانية . حيث استنكر

---

٣٠) الاتفاقية بغرفة التجارة الالمانية ـ العربية بالقاهرة .

عبد الناصر فى خطابه أمام المؤتمر تقسيم المانيا بين دولتين ، ووصف خط برلين الذى يفصل بين الشعب الالمانى الواحد بأنه مأساة انسانية ، على دول العالم أن تتحمل مسئوليتها ، حتى يمكن ازالة كل الحواجز التى تفصل بين الشعب الالمانى الواحد ، وتقف ضد الطبيعة والتاريخ المشترك لهذا الشعب . خاصة ذلك الحائط الذى يعد سيفا يخترق قلب الشعب الالمانى الواحد . وتعهد عبد الناصر فى خطابه هذا ان يؤيد حق الشعب الالمانى فى الوحدة ، وان لا يعترف الا بدولة المانية واحدة (٣١) .

من ناحية أخرى يعد تكثيف المعونات الاقتصادية لمصر منذ عام ١٩٦٠ ، محاولة من جانب حكومة المانيا الغربية لتغطية المساعدات الضخمة سواء الاقتصادية أو العسكرية التى أخذت تتدفق على اسرائيل من المانيا الغربية . فقد نفذت حكومة المانيا الغربية بدقة تامة جميع البنود التى تضمنتها اتفاقية التعويضات ، والتى حصلت اسرائيل من خلالها على مبلغ ثلاثة مليار مارك المانى فى الفترة من ١٩٥٣ حتى عام ١٩٦٣ . ومنحت اسرائيل فى عام ١٩٦٢ ، وقبل انتهاء مدة العمل باتفاقية التعويضات ، قرضا قيمته ٢٠٠ مليون مارك ، وبدء من الاعوام التالية تسديم قرض سنوى قدره ١٤٠ مليون مارك . ثم كان الأهم من ذلك امداد اسرائيل سرا ومنذ نهاية الخمسينات بالمعدات العسكرية ، ومنذ عام ١٩٦٢ بكميات ضخمة من الاسلحة الثقيلة ، من بينها الدبابات والطائرات الامريكية الصنع ، والمدفوعة الثمن من قبل المانيا الغربية ،وعن طريقها (٣٢) .

---

(٣١) هيئة الاستعلامات الالمانية ، قسم الاخبار ، ملف رقم ١١ ، ١٩/٣٠ .

Abt. Nachricten. DLF/21.4.63/11.30/19.
Presse - Archiv den B RD.

(٣٢) الاهرام ٢٥ نوفمبر ١٩٦٤ .

وقد تمكنت المانيا الغربية الى حد كبير بنجاح حتى عام ١٩٦٥ ، من اتباع تلك السياسة المزدوجة كمنهج لسياستها الخارجية بين مصر واسرائيل ، فتمكنت من الاحتفاظ بعلاقات طبة مع مصر ، كما تمكنت من ابعادها عن اتخاذ خطوة الاعتراف بالمانيا الشرقية . فى نفس الوقت قدمت الى اسرائيل الدعم المالى والحربى ، الذى سهل تفادى الضغط الصهيونى المستمر على الحكومة الالمانية لتبادل الاعتراف باسرائيل . ولذا يمكن القول أن سياسة المانيا الاتحادية تجاه الشرق الأوسط منذ أوائل الستينات كانت تحاول تحقيق التوازن بين " العلاقة الخاصة " نحو اسرائيل ، والتى تدفعها اليها الولايات المتحدة الامريكية ، وبين مراعاة الصداقة العربية - الالمانية ، والتى تحتمها عليها مصالحها .

ولنا ملاحظة أخيرة بالنسبة للقروض المقدمة من المانيا الغربية لمصر . فنلاحظ من خلال اتفاقية " بغدادى - ارهارد " التى تم تعديلها بعد انفصال سوريا عن مصر ، لاخراج مشروع سد الفرات من الاتفاقية ، ان هذه القروض كانت تقدم لمصر بشرط ان تلتزم مصر بانفاق هذه المبالغ على مشترياتها من الشركات الالمانية ، أى أن هذه الاموال كانت تعود بطريقة أو بأخرى الى الاقتصاد الالمانى . بل أن أغلب هذه القروض قدمتها الشركات الصناعية بضمان حكومة المانيا الغربية ، وحيث أن هذه الشركات هى مانحة القروض ، فكان لها حق القيام بتنفيذ المشروعات الصناعية بمصر . وكان على مصر طبقا لشروط بنك الادخار الالمانى ، الذى قدمت القروض عن طريقه ، أن تلتزم باسناد الكثير من المشروعات الى الشركات الالمانية . ولنضرب الأمثلة فى قطاع الكهرباء : مشروع محولات الوجه البحرى ، وقد تم التعاقد على أن يمول المشروع من القرض التعميرى الالمانى بمبلغ ٤٢ مليون مارك فى ٣١ يوليو ١٩٦٣ ، ثم رفعت قيمة القرض الى ٤٦ر٢ مليون مارك فى أواخر عام ١٩٦٤ لتغطية

الزيادة فى الاسعار ، وتم اسناد هذا المشروع الى شركة براون الالمانية (٣٣) .

أما مشروع محطة كهرباء دمنهور ، يمول بنك الادخار الالمانى ٦٠ ٪ من قيمة المشروع وهى تبلغ ٣٣٫٩ مليون مارك، تمول الشركات الالمانية ٤٠ ٪ من قيمة المشروع وتبلغ ٢٢٫٦ مليون مارك . وتم اسناد هذا المشروع فى عام ١٩٦٣ الى الشركة الالمانية " A.E.G. "(٣٤) .

واستمرت العلاقات الاقتصادية بين مصر والمانيا فى نمو بالرغم من كل الظروف المحيطة بتلك العلاقات منذ عام ١٩٥٢ ، الى أن انفجلت فى اوائل عام ١٩٦٥ تلك الخلافات السياسية التى حاول كل جانب أن يضغط عليها كى لا تطفو على السطح طوال السنين السابقة .

وكانت أولى تلك الخلافات ، هى تعارض موقف البلدين حول مسألة عمل الخبراء الالمان فى المصانع الحربية ، تلك القضية التى فجرتها اسرائيل .

وملخص نشاط الخبراء الالمان فى مصر ، هو أن الكثير منهم قد لجأ الى مصر وغيرها من الدول فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، حيث كانوا يبحثون عن عمل فى مجال خبراتهم ، بعد أن حرم على المانيا فى أعقاب الهزيمة الاستمرار فى انتاج الاسلحة الحربية . وتزايدت أعدادهم فى مصر ، طوال الخمسينيات وأوائل الستينيات ، باحثين عن فرص العمل فى الصناعات الحربية ، ولزيادة الطلب عليهم من جانب الحكومة المصرية للعمل فى صناعة الطائرات والصواريخ . وقد أحيط عمل هؤلاء

---

٣٣) غرفة التجارة الالمانية العربية بالقاهرة ، ملف خاص بنشاط الشركات الالمانية بمصر حتى عام ١٩٦٥ .
٣٤) نفس المصدر السابق .

الخبراء بالكثير من الدعاية ، التى لاتعتمد على أى أساس من الصحة ، أو الحقيقة . وكانت الدعاية المصرية تضخم من نشاط عمل هؤلاء الخبراء وابرازه على انه سوف يثمر فى النهاية انتاج الاسلحة الهجومية لمصر . وفى الحقيقة لم يكن نشاط هؤلاء الخبراء بمصر سراخافيا على اسرائيل . وكانت تدرك أن عمل هؤلاء الخبراء لن يضر بها عسكريا ، ولن يحقق لمصر انتاج الصواريخ ، كما تصوره الدعاية الصحفية بمصر (٣٥) .

* * *

ولكن لا بأس لاسرائيل من استغلال نشاط هؤلاء الخبراء فى مصر ، خاصة وأن الدعاية المصرية تصوره على انه فيه الفناء لاسرائيل،للضغط على حكومة المانيا الغربية لتحقيق عدة أهداف :

الأول : تعكير صفو العلاقات المصرية الالمانية ، وبالتالى ايجاد أزمة بين البلدين سوف يتبعها انهيار العلاقات الاقتصادية بينهما ، وبهذا يمكن ضرب الخطة الخمسية الطموحة لمصر التى تشارك فيها الشركات الالمانية ، ويتم بذلك اجهاض التنمية الاقتصادية التى تنشدها مصر ، ولا يتحقق لمصر التفوق الاقتصادى على اسرائيل .

الثانى : استغلال تلك الأزمة لدفع المانيا الغربية للاعتراف باسرائيل ، وبالتالى يتحقق لها توسيع قاعدة الاعتراف الدولى بها ، وتثبت للعالم فشل سياسة العزلة المفروضة حولها من جانب الدول العربية ، والتى نجحت الى حد ما فى ايقاف تيار الاعتراف الدولى باسرائيل .

الثالث : الحصول على المزيد من المعونات المالية

---

٣٥)مجلة " لوى " الالمانية .

"Lui", Ausgabe September, 1979.

والتبرعات والهبات التى تشكل جزء اساسيا من اقتصادها ، وكذلك الحصول على المزيد من الاسلحة والمعدات العسكرية الحديثة (٣٦) .

أحكمت اسرائيل توقيت حملتها الدعائية ضد نشاط الخبراء الالمان بمصر ، وظلت تلك الحملة فى تصاعد مستمر ، مستغلة فى ذلك الدعاية الصهيونية القوية ، حتى طرأ تغير ملموس فى موقف السلطات الالمانية تجاه عمل الخبراء بمصر بما يحقق الاهداف الاسرائيلية ، فبعد أن كانت الحكومة الالمانية تحاول تجاهل الدعاية الصهيونية ضد الخبراء الالمان فى مصر ،وتعلن أنها ليس لها الحق من ـ الوجهة القانونية ـ فى منع الرعايا الالمان من العمل فى الدول الاجنبية ، لأن هذا يعنى ان المانيا الغربية سوف تسحب أيضا خبراءها الذين يعملون فى الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ، وفيما يقرب من ٤٠ دولة من دول العالم المختلفة ، بما فى ذلك مصر واسرائيل .وأن حظر السفر والعمل بالخارج من جانب الحكومة الالمانية لرعاياها يتعارض مع الدستور الالمانى ، كما انه ليس هناك ما يدل على أن هؤلاء الخبراء يعملون فى تصنيع أسلحة هجومية أو كيماوية بمصر ، وهذا ما صرح به فالتر شيل نائب المستشار الالمانى آنذاك(٣٧) .

انتهى موقف الحكومة الالمانية بتراجعها منذ منتصف عام ١٩٦٤ عن الموقف السابق ، وقررت تحت ضغط الدعاية الصهيونية ، اللجوء الى كل السبل لسحب الخبراء من مصر . وبدأت بهذا التحول بوادر تأزم العلاقات المصرية الالمانية تظهر على السطح، خاصة عندما أرسلت الحكومة الالمانية فى أواخر عام ١٩٦٤ وفدا من قبلها الى القاهرة لاقناع الخبراء بمغادرة مصر(٣٨) .

---

٣٦)وجيه عتيق : رسالة دكتوراه غير منشورة ، ص ٢١١ .

٣٧) Neue Zurcher Zeitung, 18, APH, 1963 .

٣٨) Derspiecel, No . 4 5 / 1964, S 32.

وأرادت اسرائيل أن تزيد العلاقات المصرية الالمانية اضطرابا فتم من جانبها افشاء معلومات خطيرة عن اتفاقيات سرية لتوريد أسلحة عسكرية متقدمة عن طريق المانيا الغربية اليها وذلك فى المجلات والصحف اليومية(٣٩) . وأرادت فى تلك المرحلة من الازمة أن تزيدها اشتعالا ، وان تفشل محاولة عبد الناصر لتحسين علاقاته مع المانيا الغربية ، حيث اعلن فى نوفمبر ١٩٦٤ فى القاهرة وبون عن أول زيارة يقوم بها رئيس مصر ، بناء على دعوة رئيس المانيا الاتحادية ، لبون فى فبراير عام ١٩٦٥(٤٠) .

وكانت اسرائيل تعلم ان نشر تلك المعلومات العسكرية وحجم الدعم العسكرى الالمانى لها على الرأى العام ، سوف يدفع عبد الناصر الى الرد حفاظا على موقع الزعامة الذى يحتله فى العالم العربى . أما اسرائيل نفسها فكانت قد حصلت على أكثر من ٨٠ ٪ من الاسلحة الثقيلة ، التى تم الاتفاق عليها سرا مع المانيا الغربية . ولذا فانها قررت التضحية بالباقى فى سبيل نسف العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر والمانيا الغربية . هذا من ناحية . من ناحية أخرى فانها منذ تولى جونسون الحكم فى واشنطن اصبحت قادرة على عقد اتفاقيات عسكرية مع الولايات المتحدة ، واصبح فى امكانها استيراد السلاح من امريكا مباشرة ودون وسيط(٤١) .

وتحقق لاسرائيل كل أهدافها التى خططت لها وبصورة أفضل مما كانت تتوقع . فبدلا من ان يقوم عبد الناصر بزيارة بون أوائل عام ١٩٦٥ قام ردا على اتفاقية الاسلحة الالمانية لاسرائيل ، والتى كان يعلم منذ زمن بعيد بكل تفاصيلها ،

---

٣٩)نفس المصدر السابق .

٤٠)مجلة "روزاليوسف" الاسبوعية، القاهرة ٢٧ نوفمبر ١٩٦٤ .

٤١) Der Spiegel, 9/1965 , No . 9, S 30 ff.

بدعوة أولبرشت رئيس جمهورية المانيا الديمقراطية والعدو الأول لالمانيا الاتحادية لزيارة القاهرة ورداً على دعوة عبد الناصر لاولبرشت قامت المانيا الغربية فى منتصف عام ١٩٦٥ بالاعتراف باسرائيل ، وكان رد مصر والاغلبية العظمى من الدول العربية أن قطعت علاقتها السياسية والاقتصادية مع المانيا الغربية فى ١٢ مايو ١٩٦٥ .

* * *

لاشك ان تلك الازمة التى فجرتها اسرائيل بين مصر والمانيا الغربية ، واحساس الشعب المصرى بخيبة الامل تجاه المانيا الغربية ، كانت فرصة نادرة امام حكومة المانيا الشرقية ، يساندها فى ذلك الاتحاد السوفيتى ، لتحقيق تحول كبير فى موقف عبد الناصر تجاه مسألة الاعتراف بدولة المانيه ثانية ، والذى طالما حاولت ان تدفعه لاتخاذ هذه الخطوة. فى ٢٤ ديسمبر عام ١٩٦٤ حضر للقاهرة رئيس وزرات الاتحادالسوفيتى (شلبين) ، وفى تلك الزيارة تحدث مع عبد الناصر حول مسألة اعتراف مصر بالمانيا الشرقية . وفيما يبدو ان الازمة الاقتصادية التى كانت تواجه مصر بسبب النفقات الباهظة لحرب اليمن ، واحتمال تفاقم تلك الازمة ، فى حالة تنفيذ تهديدات المانيا الغربية بقطع المعونات الاقتصادية عن مصر كانت فرصة جيدة امام الضيف السوفيتى لكى يلوح لعبد الناصر بالمعونات الاقتصادية السخية لكى يدفعه الى اتخاذ موقف ايجابى من المانيا الشرقية . فى تلك المحادثات عرض الاتحاد السوفيتى أن يقدم قرضا ضخما طويل الاجل بلغ ١٫٢ مليار مارك(٤٢) .

كما عرض نيابة عن المانيا الشرقية انه فى حالة دعوة اولبرشت لزيارة القاهرة ، زيارة رسمية ، فان المانيا الشرقية ستقدم قرضا يبلغ ٣٠٠ مليون مارك ، كما انها مستعده

---

٤٢) "دير شبيجل" Der Spegel,No. 7/1965, S.22.

لكى تقوم بنفس الدور الذى تقوم به المانيا الغربية فى مشاريع التصنيع المصرية ، اذا اعترفت مصر بها كدولة منفصلة تماما عن المانيا الغربية (٤٣) .

يبدو أن العرض الذى قدمه الاتحاد السوفيتى سواء نيابة عن نفسه أو نيابة عن المانيا الشرقية كان مغريا الى حد كبير لعبد الناصر ، فقد كان فى حاجة ماسة لتلك القروض، فحرب اليمن ما زالت تستنزف الكثير من الاموال وانه مازال فى خلاف دائم مع الدول الاوربية الكبرى ، علاوة على الخلاف الناشب مع المانيا الغربية ، ثم رغبته فى ان تتم الخطة الخمسية التى كانت تسير فيها مصر ، ورغبته فى ان يؤكد زعامته للعالم العربى . كل ذلك دفع بعبد الناصر الى قبول المطلب السوفيتى ودعوة ولبرشت بزيارة القاهرة .

وأصاب العلاقات الاقتصادية بين مصر والمانيا الغربية تدهور كبير من جراء ردود الفعل السياسية المتبادلة بين البلدين ، بل اصبحت العلاقات الاقتصادية بينهما هى كبش الفداء . ولأول مرة تهاجم الحكومة المصرية فى الصحف سياسة المانيا الغربية الاقتصادية وتحملها مسئولية العجز الدائم فى الميزان التجارى بينهما ، وتصف سياسة القروض الالمانية لمصر بانها سياسة امبريالية ، كان على مصر من جراء تلك السياسة أن تتحمل فوائد عالية تصل الى ٧ ٪ سنويا على تلك القروض . ونشر الاهرام وباقى الصحف المصرية عدة مقالات فى النصف الاول من عام ١٩٦٥ ، هاجم فيها بعنف سياسة المانيا الغربية تجاه مصر . ففى ١١ فبراير ١٩٦٥ نشر الاهرام ميزان التبادل التجارى بين مصر والمانيا ، أظهر بوضوح الخلل الكبير فى هذا الميزان ، فى الفترة من ١٩٦٠ الى عام ١٩٦٤ . ويتضح ذلك من الفارق الكبير بين الواردات والصادرات المصرية من والى المانيا الغربية .

---

٤٣) نفس المصدر السابق .

الصادرات الى المانيا الغربية الواردات من المانيا الغربية (٤٤)
القيمة بالجنيه المصرى

٦١/١٩٦٠	٦ ٣٠٠ ٠٠٠	٢٥ ٢٠٠ ٠٠٠
٦٢/١٩٦١	٥ ٩٠٠ ٠٠٠	٣٠ ٣٠٠ ٠٠٠
٦٣/١٩٦٢	١٠ ٤٠٠ ٠٠٠	٣٤ ٣٠٠ ٠٠٠
٦٤/١٩٦٣	١٣ ١٠٠ ٠٠٠	٤٤ ٩٠٠ ٠٠٠

وحسب بيان صادر من السفارة الالمانية فى القاهرة ، دافعت فيه السفارة عن سياسة حكومتها الاقتصادية تجاه مصر ، فقد بلغ مجموع العجز فى الميزان التجارى فى الفترة من ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٣ بين البلدين مبلغ ٠٠٠ ٩٠٠ ١٩٣ جنيه مصرى(٤٥) وطالبت الصحف الالمانية حكومتها بقطع المعونة الاقتصادية عن مصر ردا على دعوة عبد الناصر لألبرشت . والذى حدث تماما بعد ذلك هو ان العلاقات الاقتصادية بين البلدين قد تأثرت الى حد كبير بسبب قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما .

* * *

من خلال تتبع المغزى السياسى وراء تطور العلاقات الاقتصادية فى الفترة من ١٩٥٠ حتى ١٩٦٥ بين مصر والمانيا ، يمكن التوصل الى النتائج التالية :

أولا : أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين قد تعرضت لتأثيرات الواقع السياسى المحيط بهم حيث دفع بهذه العلاقات الى النمو والازدهار ، فى الوقت الذى كانت فيه نظرتهم السياسية للمشاكل تدور فى نطاق الوفاق المتفق عليه ، وقد أثمرت هذه

---

٤٤) الاهرام ١١ فبراير ١٩٦٥ .
٤٥) نشرة للسفارة الالمانية بالقاهرة بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٦٥ .

العلاقات أفضل الثمرات لصالح البلدين ، حيث انفردت الشركات الالمانية الصناعية بأغلب مشروعات التصنيع بمصر ،كما استفادت مصر من خبرة تلك الشركات فى النهضة الصناعية .

ثانيا : أن تلك العلاقات الاقتصادية ، وبالرغم من ازدهارها ، كانت تفتقد للاساس الثابت ، الذى يجعلها بعيدة عن مفاجآت السياسة . وكانت المشاكل السياسية المتعددة قابلة للانفجار فى أى وقت ، وفرصة للاستغلال من جانب أعداء الصداقة المصرية الالمانية .

ثالثا : أن لعبة المانيا الغربية الاقتصادية كانت مكشوفة الى حد بعيد سواء من جانب مصر أو من جانب اسرائيل . وقد حاول كل طرف أن يستفيد من تلك اللعبة . الا أن اسرائيل كانت المستفيد الأكبر .

فمصر كانت من جانبها قد حصلت على القروض المرتبطة بالتعامل مع الشركات الالمانية ، فى حين أن اسرائيل حصلت على القروض التى لا تحد من حركتها والاسلحة المتطورة وغير المدفوعة الثمن .

وقد تحمل الاقتصاد الالمانى الغربى بلاشك الكثير ، ودون جدوى فى سبيل تلبية الالحاح الاسرائيلى المستمر ، وفى نفس الوقت المحافظة على تأييد مصر لمسألة الوحدة الالمانية .

رابعا : أن الخاسر الوحيد لقطع العلاقات الاقتصادية والسياسية بين مصر والمانيا الغربية ، هما البلدان المعنيان. وأن المستفيد من تلك الأزمة هم أعداء كل جانب .

فقد حصلت اسرائيل على اعتراف المانيا الغربية ،وزادنفوذ المانيا الشرقية على المسرح الدولى بعد زيارة " أولبرشت لعاصمة العالم الثالث آنذاك " القاهرة " . وخسر الاقتصاد المصرى الدعم الالمانى وواجهت خطط التنمية المصرية الصعوبات العديدة بعد ذلك .

كما خسرت الشركات الالمانية مجالا خصبا فى مصر، وانفرد الروس بأغلب المشاريع التى كانت تنفذها الشركات الالمانية.

* * * *

مراجـــع البحـــث

(١) وثائق رسـمية :

أريف هيئة الاستعلامات الالمانية ، قسم الأخبار ، ملف رقم ١١، ١٩/٣٠ .

" المراسل الدبلوماسى " نشرة دورية تصدرها وزارة الخارجية الألمانية"

نشرات الجناح الالمانى بمعرض القاهرة الدولى لعام ١٩٥٨م .

نشرة السفارة الألمانية بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٦٥م .

اتفاقية" بغدادى ـ ارهارد " بمعرفة التجارة الألمانيـة ـ العربية بالقاهرة .

(٢) أحاديث شخصية :

حديث شخصى مع السيد حسن ابراهيم يوم ٦ يوليه ١٩٨٢م .

(٣) صحف ومجلات عربيـة :

الأهرام ، ٢٥ نوفمبر ١٩٦٤ ، ١١ فبراير ١٩٦٥

روز اليوسف ، ٢٧ نوفمبر ١٩٦٤م .

السياسة الدولية ، العدد ٧٨ ، اكتوبر ١٩٨٤م .

(٤) صحف ومجلات المانية :

" أخبار كولونيا " ، ١٢ ديسمبر ١٩٥٢م .

" أخبار آخن " ، ١٥ ديسمبر ١٩٥٦م .

" الراين " ، ٢٣ فبراير ١٩٥٣

" الزمان " ، ٢٧ ديسمبر ١٩٥٦ ـ ٢٧ يونيه ١٩٥٧

" المانيا الجديدة" ، ٢٦ اكتوبر ١٩٥٦

" جموع فرانكفور " ، ١٣ اكتوبر ١٩٥٢

" دير سبيجل " العدد ٤٥ عام ١٩٦٤ ـ العدد ٩ عام ١٩٦٥ ـ العدد ٧ عام ١٩٦٥

" صدى هاميور " ١٨ اكتوبر ١٩٥٢م

" مجلة" لوى " سبتمبر ١٩٧٩

(٥) مذكرات شخصية :

مذكرات " أديناور " ، الجزء الثانى ، شتوتجارت ١٩٦٦ .

(٦) دراسات باللغة الالمانية :

" الأرشيف الاقتصادى " ، هامبورج – العدد ٣٧ عام ١٩٦١

" المانيا الغربية فى ثوبها الاستعمارى الجديد " هانزتلمان برلين ١٩٦٣ .

المعهد الالمانى لابحاث السوق ، برلين ، مايو ١٩٥٧ .

" السياسة الخارجية الالمانية" ، العدد ٧ عام ١٩٦١ .

" الشرق " ، معهد الشرق بهامبورج ، العدد ٤ عام ١٩٨١ .

(٧) تراجم باللغة الالمانية :

فاجنرهاينس : الصراع العربى الاسرائيلى ، برلين ١٩٧١ .

فرتس ستيبات : العالم العربى فى عصر القومية ، شتوتجارت ١٩٦٤ م .

فالترشيل : سياسة التنمية الاقتصادية الالمانية ، بون ١٩٦٢

وجيه عتيق : مشاكل العلاقات المصرية الالمانية ، اسن ١٩٨٣ .

يورج زلباخ : العلاقات الاسرائيلية الالمانية ، مايزنهايم ١٩٧٠م .

***